# القطاع الخاص البحريني والالتزام بنهج المسؤولية الاجتماعية

من المعلوم أن النظام الاقتصادي البحريني، هو نظام اقتصاد السوق الحر، الذي يطلق مجال النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، ويمكنه سياسيًا وتشريعيًا، ويفتح أمامه الفرص في الداخل والخارج، ومنذ توليه المسؤولية في مارس ١٩٩٩، وجه جلالة الملك، الحكومة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتم تبني برنامج ضخم للخصخصة تحررت فيه الكثير من الأنشطة، وتقلص دور القطاع العام فيها لصالح القطاع الخاص، ثم تأتي «رؤية البحرين الاقتصادي ٢٠٣٠»، تقصر دور الحكومة في النشاط الاقتصادي على التنظيم، بينما يتولى القطاع الخاص هذا النشاط، وعززت الحكومة هذا التوجه، وتبنت في برامجها الشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص في كل جوانب هذه البرامج.

وتقليديًا، عُرف القطاع الخاص البحريني بحسه الوطني، والتزامه نهج المسؤولية الاجتماعية، وامتدت أنشطته من العمل الخيري إلى التنموي، من جهة توفير الأمن الغذائي للبلاد، وتنويع مصادر الاستيراد، بما يسهم من الحد في التضخم، إلى المشاركة الفعالة في خطط التنويع الاقتصادي، بما يجنب البلاد آثار تذبذب أسعار النفط، وتوليه تعميق التصنيع، بالبناء مثلا على منتج الألومنيوم من شركة ألبا، وانتشار صناعاته في المناطق الصناعية التي وفرتها الحكومة، إلى نشاطه في التعليم والتدريب والرعاية الصحية والإسكان الاجتماعي، وتعدد شراكاته الخارجية، بما يحقق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى الالتزام بالمشاركة في برامج التنمية الاجتماعية، مثل تبنيه تأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة، والتوسع في تشغيل المرأة، حتى صارت تشغل نحو ٣٥% من وظائفه، وتنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بمكافحة البطالة، وحصرها في الحد الأدنى المأمون، وكلما توسع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص والتزامه المسؤولية الاجتماعية، كلما قلت أعباء الميزانية العامة، وانخفض الدين العام، وكلما أمكن تحقيق التوازن المالي.

والمسؤولية الاجتماعية بأبسط معانيها تعني عدم قصر اهتمام منشآت القطاع الخاص على تحقيق مكاسبها الاقتصادية فقط، ولكن امتداده لخدمة الأهداف العامة للمجتمع وبيئة هذه المنشآت، وهذه الأهداف تختلف من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر، ولكنها بوجه عام حاليًا هي شديدة الارتباط بالشراكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي مملكة البحرين تأتي أولويات توطين العمالة، والارتقاء بمستوى معيشة المواطن البحريني وصحته وتعليمه وسكنه، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتعزيز تنويع قاعدة الاقتصاد البحريني وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وإقرارًا لسير القطاع الخاص على نهج المسؤولية الاجتماعية، شهدت «المنامة»، في يناير الماضي النسخة الثالثة لمؤتمر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة، والذي تم تنظيمه بالشراكة بين «اتحاد الغرف العربية»، و«الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية»، بالتعاون مع «مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية» (اليونيدو)، و«جامعة الدول العربية»، و«مجموعة كلينجروب»، و«الاتحاد الدولي للمسؤولية الاجتماعية»، وتولى الرئاسة الشرفية للمؤتمر ، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين «سمير ناس»، واستهدف المؤتمر تسليط الضوء على أهمية التزام القطاع الخاص ببرامج المسؤولية الاجتماعية، والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تنمية الوعي بهذه المسؤولية، وأهمية إدراجها في استراتيجيات الشركات والمؤسسات، فيما شهد هذا المنتدى إطلاق «اليونيدو» مبادرتين: «التحالف الدولي لرواد الأعمال»، والنداء العالمي لليونيدو ٢٠٢٥ تحت عنوان «الاقتصاد البرتقالي الإبداعي .. ابتكار المستقبل».

**مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية**

ومن أهم مسارات القطاع الخاص البحريني على نهج المسؤولية الاجتماعية؛ يأتي مسار التشغيل، حيث سعت الحكومة إلى تقليص البطالة، وحصرها عند الحد الأدنى الآمن، ووفرت لذلك فرص التدريب للشباب والفتيات الباحثين عن عمل، وعملت على ربط مخرجات النظام التعليمي باحتياجات سوق العمل؛ لكن، لأن القطاع الخاص هو الذي يقوم بالنشاط الاقتصادي، فإنه يقع عليه التزام التشغيل، وعليه، تبنت الحكومة مستهدف جعل العمالة البحرينية خيارًا مفضلاً لدى هذا القطاع، وفرضت نسب البحرنة في منشآته، حيث يتم إلزام مختلف القطاعات والأنشطة دون استثناء بهذه النسب، وفق درجة إقبال ورغبة البحرينيين في المهن المتوفرة لديها.

وتصل نسبة البحرنة في بعض القطاعات الجاذبة إلى ٥٠٪، ويتم تطبيقها بشكل إلكتروني، ويتم فرض رسم يبلغ ٥٠٠ دينار على كل تصريح عمل للعمالة الأجنبية في حالة عدم التزام المنشأة بالنسبة المقررة، وبينما تتم مراجعة وتقييم هذه النسب بشكل مستمر، فإنه يشترط للحصول على المناقصات الحكومية الالتزام بنسبة البحرنة المقررة، فيما أصبح العامل البحريني قادرًا على المنافسة بما امتلكه من خبرات ومهارات مطلوبة في سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى التزام كثير من منشآت القطاع الخاص طوعًا بهذه النسب، فيما وصلت نسبتها في بعضها إلى ما بين ٨٠ – ٩٠٪.

وفي هذا السياق، عملت الحكومة على خفض تكلفة العمالة البحرينية، من خلال برامج دعم الأجور، التي تحفز صاحب العمل على تشغيل العمالة البحرينية، فعلى مدى ٣ سنوات يتم هذا الدعم (٧٠٪ في السنة الأولى و٥٠٪ في السنة الثانية، و٣٠٪ في السنة الثالثة)، وبرنامج زيادة وتحسين أجور العاملين في القطاع الخاص الذين تقل رواتبهم عن ١٥٠٠ دينار، ويتم دعم هذه الزيادة لمدة ٢٤ شهرا، بشرط ألا تزيد على ٢٠٪، ولا تقل عن ٥٪ من الراتب الأصلي، وفي مقابل ذلك فرض رسوم على تشغيل العمالة الأجنبية، حيث يؤول ٨٠٪ من إجمالي هذه الرسوم لصندوق العمل (تمكين)، الذي يوظفها لخلق فرص عمل للبحرينيين، وكذلك تشديد الغرامات على المخالفين بتشغيل الأجانب بدون ترخيص، وتبلغ الغرامة من ألف إلى ألفين دينار عن كل عامل مخالف.

علاوة على ذلك، وفرت الحكومة برنامج دعم توظيف المهندسين مدة ٥ سنوات بغية حصولهم على رخصة مزاولة المهنة، وتم رفع سقف الدعم ليصل إلى ١٠٠٠ دينار، وكذلك استحداث دعم مخصص لخريجي الحقوق، يتم تدريبهم لدى مكاتب المحاماة المرخصة، ويتم منح المتدربين مكافأة ٣٠٠ دينار شهريًا لمدة عامين، كما يهدف برنامج التدريب على رأس العمل إلى تنمية وتطوير الشباب البحريني، وإكسابهم الخبرات والمهارات المؤهلة للالتحاق بسوق العمل مع منحه مكافأة شهرية ٢٠٠ دينار، وصرف التأمين ضد التعطل خلال فترة التدريب ١٥٠ دينارا لغير الجامعي، و٢٠٠ دينار للجامعي، وبرنامج التدريب مع ضمان التوظيف ويحصل فيه الشباب أو الفتاة على التدريب ثم الوظيفة، وبرنامج تدريب وإعادة تأهيل الباحثين عن عمل. وبينما كان صاحب العمل يتحمل ٥٠٪ من تكلفة التدريب، أصبح صندوق العمل «تمكين» يتحمل التكلفة كلها، كما يتم دعم الأجور للوظائف القيادية والتنفيذية الجديدة لمدة تصل إلى ٢٤ شهرًا.

وعلى الرغم من أن الحكومة قامت بالعديد من المبادرات والإجراءات، لتحفيز أصحاب الأعمال على تشغيل العمالة البحرينية؛ لكن مازالت نسبتها منخفضة عند نحو ٣٣% بعدد إجمالي نحو ١٠٩ آلاف عامل بحريني، وبلغت نسبة البحرينيين الذين يتقاضون أجورًا تزيد على ٦٠٠ دينار نحو ٣٥٪، وأمكن تجاوز الهدف السنوي لتشغيل العمالة البحرينية في خطة التعافي الاقتصادي، إذ تم في العام الأول لهذه الخطة، توظيف نحو ٣٠ ألف بحريني، بنسبة ١٤٩,٩٪ من المستهدف، وما كان ذلك ليتم إلا بتعاون القطاع الخاص، والتزامه المسؤولية الاجتماعية نحو هذا الهدف الاستراتيجي، وصارت كلفة تشغيل المواطن البحريني أقل من نظيره الأجنبي، فيما لا يزال ثقل الاعتماد على العمالة الأجنبية قائما.

وفيما يعد التقدم في مسار البحرنة واحدًا من تجليات المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، تبدو إسهامات هذا القطاع في التعليم، القاطرة التي قادت مسار التنمية البحريني، حيث ينشط القطاع الخاص من التعليم ما قبل المدرسة إلى التعليم الجامعي والعالي ومن التعليم العام إلى التلمذة المهنية، ويسهم التعليم الخاص في الناتج المحلي الإجمالي البحريني بـ ٢,٥٪ ويوظف ٣٪ من إجمالي قوة العمل البحرينية، وتبلغ نسبة البحرنة فيه ٣٠٪، وفي مقابل ثلاث جامعات حكومية توجد ١٢ جامعة خاصة، وفي مقابل ٢١٣ مدرسة حكومية، توجد ٦٧ مدرسة خاصة.

وفي قطاع الرعاية الصحية يسهم القطاع الخاص بـ ٢٪ من القوى العاملة، و١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يبلغ عدد منشآت الرعاية الصحية ٨٣١ مرفقا، منها ٢١ مستشفى و٣٠١ مركز صحي، و٩٦ عيادة، وبلغ عدد أسرة الرعاية الصحية الخاصة ٥٤٢ سريرا، وتتعدد فرص توسع الرعاية الصحية الخاصة، من التطبيب عن بعد إلى رعاية المسنين، إلى الرعاية الصحية العقلية إلى الرعاية الصحية الوقائية، إلى البحث الطبي واستخدامات الذكاء الاصطناعي.

وقد أصبحت برامج توفير الخدمات الإسكانية بالشراكة مع القطاع الخاص تحظى بالأولوية، وتشهد المرحلة المقبلة توسعًا أكبر على صعيد تنفيذ برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية، ما يمثل فرصًا سانحة للقطاع الخاص للمشاركة في تنفيذها، وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين مع التركيز على الإسكان الاجتماعي، ومن المقرر أن يوفر هذا البرنامج ١٩ ألف وحدة سكنية.

وإذ تتعدد مشاركات القطاع الخاص في مجالات التنمية المختلفة، فقد بلغت نسبة مشاركته الإجمالية في الاقتصاد الوطني ٨٢٪، فيما كانت هذه النسبة ٤٢٪ قبل ٢٠ عامًا، وقد فتحت له الحكومة العديد من الأبواب كي ينمو ويتسع، ولكن عليه أن يبادر إلى الأسواق التي فتحتها له الحكومة، سواء من خلال اتفاقات التجارة الحرة، أو اتفاقات حماية تشجيع الاستثمارات المتبادلة أو اتفاقات منع الازدواج الضريبي، لتوسيع دائرة الصادرات البحرينية، حيث إن ضيق حجم السوق المحلي لن يسعفه في تحقيق خططه التوسعية، ويقع على جانب المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أيضًا التطوير التنظيمي لهذا القطاع، الذي يكفل له الاستدامة، من حالة المنشآت الفردية إلى حالة الشركات، وولوج هذه الشركات إلى الأسواق المالية، ودعم مبادرات رواد الأعمال، وتعزز الحكومة البحرينية هذا التوجه حتى إنه في فترة وجيزة تقلصت المنشآت الفردية من ٧٥٪ إلى ٥٣٪.

وإذا كان يعزى إلى نشاط القطاع الخاص البحريني تحقيق الكثير من الأهداف التنموية؛ فإن ما عزز ذلك سيره على منهاج المسؤولية الاجتماعية، والإطار التعاوني للعمل من خلال الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص.

# رسائل المناورات البحرية الروسية - الصينية - الإيرانية

بقلم:
د. أشرف محمد كشك ○

المناورات العسكرية تتجاوز كونها تدريبات عسكرية مشتركة بين القوات المختلفة للدول بهدف التكامل بين تلك القوات، وإنما هي استعراض للقوة ورسالة ردع للأطراف المعادية بألا تقوم بفعل عدائي تجاه تلك الدول، وربما تحمل المناورات في طياتها أيضا رسائل سياسية، ومن هنا تجيء أهمية المناورات البحرية المشتركة «حزام الأمان ٢٠٢٥» التي انطلقت في العاشر من مارس ٢٠٢٥ بين القوات البحرية لكل من روسيا والصين وإيران في ميناء جابهار جنوب شرق إيران، فما هي الرسائل التي تحملها تلك المناورات بين هذه الدول وفي هذا التوقيت؟

بداية ينبغي التأكيد أنها المرة الخامسة التي تجرى فيها مناورات بين الدول الثلاث منذ عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٥، ووفقاً للمصادر تتضمن تلك المناورات ضرب أهداف بحرية وعمليات صعود وتفتيش وسيطرة على الأضرار بالإضافة إلى عمليات البحث والإنقاذ المشتركة، من خلال سفن وفرقاطات للدول الثلاث بلغت ١٥ سفينة حربية وسفن دعم وقوارب قتالية وطائرات مروحية، وقد يبدو للبعض أنها تمرينات بحرية نمطية إلا أن منطقة شمال المحيط الهندي حيوية للأمن البحري للأطراف المشاركة في تلك التمرينات، كما جاءت تلك المناورات في توقيت مهم للغاية بين أطراف ثلاثة تشهد علاقاتها توترا ملحوظا مع الولايات المتحدة، إذ يلاحظ التصعيد في الخطاب الأمريكي تجاه إيران، إما التفاوض وإما خيارات أخرى للحيلولة دون حصول إيران على السلاح النووي في ظل تقارير تفيد بتراكم المخزون من اليورانيوم المخصب لدى إيران بما يعني اقترابها فعلياً من النسب اللازمة لتحويل تلك البرامج السلمية للأغراض العسكرية، ودخول روسيا على خط التفاعل من خلال إبداء الاستعداد لممارسة دور الوساطة بين الولايات المتحدة وإيران بشأن المسألة النووية وتأكيد ضرورة حلها سلمياً تزامنا مع محادثات أمريكية-روسية، وأمريكية-أوكرانية حول الحرب في أوكرانيا مع تصعيد ميداني واضح، وعلى صعيد متصل لا تتسم العلاقات الأمريكية-الصينية بالهدوء بعد قرار الرئيس دونالد ترمب فرض رسوم تجارية بنسبة ٢٥% على جميع واردات الصلب والألمنيوم من الصين إلى الولايات المتحدة دون استثناءات أو إعفاءات، حيث ردت الصين بفرض تعريفة جمركية مماثلة بنسبة ١٥% على الفحم والغاز المسال، و١٠% على النفط ومعدات الزراعة المستوردة من الولايات المتحدة.

وعودا على بدء، ففي تقديري أن تلك المناورات تحمل في طياتها رسائل أمنية، إذ لطالما كانت هناك اتهامات غربية لإيران بتزويد روسيا طائرات بدون طيار «درونز» في حربها ضد أوكرانيا، فضلا عن التعاون في المجالين الأمني والعسكري بين الصين وإيران ضمن اتفاق التعاون الاستراتيجي الذي يمتد إلى نحو ٢٥ عاماً متضمناً مجالات عديدة، بما يعنيه ذلك من أن تلك المناورات تعد استكمالاً للتعاون الأمني بين تلك الدول، وكذلك رسائل سياسية، فالدول الثلاث لديها قضايا خلافية مع الولايات المتحدة وخاصة في الوقت الراهن، أخذاً بالاعتبار أن العلاقة بين تلك الدول لن تبلغ حد الشراكة، فهناك سقف للمناورة مع الولايات المتحدة، وصولا إلى المجال البحري الذي توليه الدول الثلاث أهمية بالغة، فإيران دولة بحرية وتولي تطوير موانئها أهمية كبيرة، بل إن سيطرتها على مضيق هرمز ذاته تعد جزءًا من نفوذها الإقليمي، وهناك توجيهات مستمرة بتطوير القدرات البحرية، أما الصين التي نأت بنفسها طويلا عن الانخراط في قضايا الأمن الإقليمي فأضحت أحد الأطراف التي تشارك في مواجهة تهديدات الأمن البحري في تلك المنطقة، ففي أعقاب تصاعد الهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر، أعلنت الصين في فبراير ٢٠٢٤ إرسال الأسطول (٤٦) ويضم مدمرة صواريخ وفرقاطة صواريخ وسفينة إمداد وأكثر من ٧٠٠ ضابط وجندي، من بينهم عشرات من أفراد القوات الخاصة، فضلاً عن مروحيتين على متن الأسطول، أما روسيا فقد قامت بتوقيع اتفاق لإقامة قاعدة بحرية في السودان في فبراير ٢٠٢٥، تلك المؤشرات تعني أن النفوذ البحري للدول الثلاث يزداد على المستوى الإقليمي، ولكن المسألة ليست عملية حسابية، بمعنى أنه كم لدى الدول الثلاث من قطع بحرية؟ ولكن في السياق الجيواستراتيجي ودلالات ذلك بالنسبة للجهود الدولية بشأن أمن الملاحة البحرية عموماً.

ومع أهمية ما سبق فإن التساؤل الذي يفرض ذاته: ما هي حدود المناورة السياسية التي تعكسها التقاء إرادات الدول الثلاث لإجراء مثل تلك المناورات ولو بشكل سنوي متواتر في مواجهة القوة الأمريكية؟ تساؤل له وجاهته وخاصة في ظل رد الفعل الأولي من الرئيس دونالد ترمب بشأن تلك المناورات حيث قال: «إنه غير قلق على الإطلاق بشأن المناورات العسكرية بين روسيا والصين وإيران»، تصريح ذو دلالة ولا يعكس فقط حجم القوة البحرية الأمريكية بقدر ما يعكس مضامين علاقات الولايات المتحدة بالدول الثلاث من منظور واقعي، فمهما بلغت درجة التقارب الروسي-الإيراني، فإن ذلك لن يكون على حساب علاقات روسيا بالولايات المتحدة والتي تشهد تحسناً ملحوظاً منذ مجيء الرئيس ترامب إلى سدة الحكم مجدداً، كما أنه ليس من مصلحة روسيا أن تكون إيران قوة نووية، وكان واضحاً عدم معارضة روسيا غير ذي مرة فرض عقوبات على إيران جراء برامجها النووية، أما على صعيد العلاقات مع الصين فبالنظر إلى حجم الاستثمارات الأمريكية في الصين والعكس فإنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة انهيار اقتصاد الصين، وصولاً إلى علاقات الولايات المتحدة مع إيران والتي تتراوح بين المد والجزر، ولكنها لن تصل إلى حد المواجهة العسكرية.

ومع أهمية ما سبق وحتى بافتراض أن تلك المناورات هي عملية روتينية تجري كل عام بانتظام فإن القراءة الاستراتيجية لسياسات الأطراف الثلاثة (الصين وروسيا وإيران) أنها تسعى لنفوذ إقليمي، فإذا كان الأمر بالنسبة للصين هو تنفيذ متطلبات مبادرة الحزام والطريق، فإن لروسيا أهدافا بتوطيد تواجدها في نقاط ارتكاز مفصلية في المنطقة في حال فقدت وجودها البحري في سوريا، أما إيران فإنها وإن كانت قد تأثرت بالتطورات الإقليمية وخاصة تأثيرها على الجماعات دون الدول فإن الأمن البحري يظل مجالاً آخر للنفوذ.

ومجمل القول أمران، الأول: أن المنافع المتبادلة بين الدول هي التي تحدد طبيعة العلاقات سواء أكانت شراكات أم تحالفات، والثاني: أن الشراكات لا تبنى في وقت زمني بسيط ولكنها تحتاج إلى سنوات ولا يشترط بالضرورة أن تكون عسكرية في ظل تغير مفهوم الأمن وتداخل مستوياته بشكل غير مسبوق، إلا أن الأمر الثابت هو أن التقارب بين الدول الثلاث ربما يكون ورقة تفاوضية مع الولايات المتحدة، ولكن لن يكون له تأثير جذري في المشهدين الإقليمي والعالمي.

○ مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز «دراسات»

# التحول من الكاريكاتور التقليدي إلى الرقمي

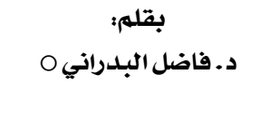

بقلم:
د. فاضل البدراني ○

صادفتنا قبل أيام لقطة أنتجها مختصون بالذكاء الاصطناعي ضمن السخرية السياسية الدولية تمثل لقطة فيديوية يصفع فيها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نظيره الاوكراني زيلينسكي صفعات مقابل محاولات الأخير الإفلات منها، ما جعلني أتذكر فن الكاريكاتور في الصحف والمجلات والدوريات سابقا وأسلوب التحدي الذي تفرضه خوارزميات الرسوم الكاريكاتورية بإنتاج تكنولوجيا الرسوم المتحركة.

اللقطة هذه وردت بصيغة كاريكاتورية رقمية جديدة بدأ متابعو المنصات الرقمية بمواجهة أمثالها منذ مدة ليست طويلة بتداخل التقنيات الإعلامية بشأن كثير من الصور واللقطات الفيديوية التي تجعل كثيرا من المتابعين يقعون في خانة الوثوق بها في إطار التضليل الإعلامي الرقمي، بل أصبحنا نتعرض لسؤال يتكرر في «قروبات» على التطبيقات الرقمية عن مدى صحة هذا وذاك من الصور واللقطات الفيديوية المرادفة للنصوص المكتوبة، بعد تداخل الذكاء الاصطناعي فيها وإنتاج لقطات ومشاهد مضحكة تدشن فن الكاريكاتور بطريقة ساخرة تعبر عن مضمون له دلالات مستوحاة من جو اللقاء العاصف الذي جمع ترامب بزيلينسكي خلال زيارة الأخير لواشنطن مؤخرا ورفضه الاملاءات الأمريكية كما ظهر في المقابلة، قبل أن يصل إلى بلاده ويعلن موافقته وتراجعه عن الرفض.

إنه بلا شك أمر لا يخلو من الطرافة بدخول الذكاء الصناعي في عالم الفن والرسوم الكاريكاتورية لنشاهد الفنان الكوميدي وصورة أي شخص كاريكاتورية عبر تدريب الذكاء الصناعي على إنتاجها وفق ما ينشره موقع«Futurism» . والمعلومات تشير إلى تطور لافت للنظر سيواجهنا جميعا مستقبلا، وسيشوه حياة كثير من الناس ويلون أحداثا كثيرة بالأسلوب الفكاهي والساخر عبر الذكاء الاصطناعي، إذ سيتم الاعتماد على خوارزميات الرسوم الكاريكاتورية ووضع لمسات محددة تشبه الأسلوب الفني الذي يتبعه فنان الكاريكاتور. وعلى قدر ما يتحدث به الكل من أن الذكاء الاصطناعي مهم في حياتنا لكنه مهما بلغ درجة من الأهمية والقدرات الإبداعية فلن يغني عن الابتكار والإبداع البشري، بل إن فن الكاريكاتور الذي كنا نألفه ونتعايش معه بالتحليل والرأي وفك طلاسمه حين يغمز فنانا بريشته موضوعات وشخصيات وأحداثا على صفحات الصحف والمجلات، إذ سجل تراجعا في دوره بتراجع بيئته الإعلامية التي كان يمارس إبداعه فيها ويرسم خرائطه على أجزائها.

البيئة الإعلامية تشهد انتقالة وإزاحة إجبارية سريعة من الواقعية الى الرقمية، والجميع يعيش في مرحلة جديدة منها، إذ إن العالم هو ليس عالم الأمس، فالخوارزميات الرقمية فرضت نمط حياة جديدا، وأي إبداع بشري بات أمام منافسة شرسة يفرضها الذكاء الاصطناعي عليه، وكالعادة فإن كل صاحب خبرة وموهبة ونجاح لا يريد أن يتنازل عنها لصالح الذكاء الاصطناعي، وهو ذات الجدل الدولي الدائر بين الصين والولايات المتحدة باتهام الأخيرة للأولى بسرقة الملكية الفكرية على خلفية تسجيلها تفوقا في كثير من مجالات الحياة الإبداعية على الولايات المتحدة الأمريكية مستندة إلى عالم التكنولوجيا.

○ كاتب وأكاديمي عراقي

faidel.albadrani@gmail.com

عالم يتغير

# وهم المعرفة.. نعلم ولا نعلم!

فوزية رشيد

○ (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا) لأن الله العليم بشكل مطلق، هو العالم بكل شيء، عالم الغيب والشهادة، والانسان باعتباره أكثر الكائنات تكريما ممن خلقه، فإن نسبة علمه رغم ما علمه الله من الأسماء كلها على هيئة معارف وعلوم فإن علمه يبقى علما قليلا في بحر العلم الإلهي! ولذلك فهو يرى ولا يرى، يعلم ولا يعلم! كمثال لقد قال العلم مثلا إن الذرة (مؤلفة من نواة مركزية مشتملة على بروتون ونيترون، ذات شحنة كهربائية موجبة يدور حولها إلكترون ذو شحنة سالبة) ثم تبين أن أمر «الذرة» ليس بهذه البساطة في التوصيف! بل إن للمادة شكلان: مادة ونقيض المادة! أي أن للمادة بعدا غيبيا، يحيل المادة نفسها وأصلها إلى ما هو نقيضها كما نعرفها! ولعل العلماء الذين يبحثون أصل المادة الأولى وأصل الحياة في معمل «سيرن» الواقع على الحدود الفرنسية السويسرية، كلما أبحروا في تجاربهم، اكتشفوا ما هو أكثر غموضا واستحالة وإلغازا!

○ «وهم المعرفة أصاب البشرية قرونا عديدة، حتى أدرك العلماء القائمون على كل ما هو علمي تجريبي مؤخراً أن أنهم مازالوا في العالمية في أول الطريق وهذا أصابهم بثنائية (الوعي العلمي والصدمة المعرفية)! ولذلك فإن محرك الأسئلة لدى الإنسان لا يزال يدور في العلم الفيزيقي، أما ما هو ميتافيزيقي أو ما وراء الطبيعة أو بما نعرَّفه بمفهوم الغيب، فإنه وكما قال «دوبريه» أحد المفكرين المعاصرين الإنسان (يعيش مرحلة روحية معرفية شديدة التعقيد، ومن المؤكد أنها ستوصله في النهاية إلى المنحى الغيبي)! أي أن «نظرية المعرفة» تسير لدى الكثيرين ممن يتعمقون في علم المادة والوجودات، إلى تحول فكري، ضد الاكتفاء بالاتجاه العلمي التجريبي وإنما نحو (رؤية روحية للعالم) يتداخل فيها عالم الشهادة أو عالم المادة مع عالم الغيب!

○ والمعرفة الاسلامية الحقيقية والعميقة بالتفكر في أعظم كتاب موجود في العالم وهو «القرآن الكريم» ولأنه كلام الله العالم بكل شيء، وحده يؤسس لتحول معرفي يجمع بين البعدين المادي والروحي للوجود والمشهود والغيبي، دون أن يضير ذلك التأسيس المعرفي بالتجارب العلمية والوعي العلمي! والذي يعرف العلماء أنفسهم، إذا كانوا موضوعيين، أنه لا يتناقض مع البحث في ما وراء هذا العالم المادي، الذي يختلط فيه الفيزيقي بالميتافيزيقي! وكلام الله وحده يعرِّفنا بالبوصلة التي تحدد كيفية الجمع بينهما عبر الإيمان والتعمق الروحي لفهم الحياة وماهية الإنسان وسر وجوده وأبعاد هذا الكون، وما بعد هذه الحياة، حيث حياة مختلفة في الآخرة! والأبعاد الوجودية الكونية باتت على طاولة البحث منذ زمن ليس بقليل.

○ كل ما نراه وما لا نراه يحتاج إلى تأمل حقيقي للخروج من «الصدمة المعرفية» بحجة الاكتفاء بالوعي العلمي المادي والتجريبي فقط، فهناك ما لا يخضع للتجريب العلمي أصلاً، مثل الروح وما وراء الطبيعة كمثال، حيث يعتقد «الماديون» أنهم بالتجريب العلمي، يعرفون كل شيء، ولكن هم يعيشون في وهم المعرفة لا غير، ومن استفاق منهم من وهمه أصابته الصدمة المعرفية بالوجود! فالحقيقة المطلقة يحيط بها فقط (العليم) بشكل مطلق وهو الله عز وجل، ولذلك فهي تدور بين الحقائق النسبية التي يعرفها البشر، وبين حقائق علم الله! وهناك انفصال والتحام في الوعي المعرفي الإنساني بين الظاهر والباطن، وبين الواقع والغيب، وبين الواقعي والمتخيل، وبين وعي الظاهر ووعي الباطن، وبين الوجود الدنيوي والوجود الأخروي، وبين البعد الدنيوي والأبعاد الأخرى للوجود حتى فيما هو غيب بالنسبة إلى وعينا البشري!

○ المعرفة الإنسانية القائمة على ما تتيحه علوم المادة وعلوم الحواس، لا تزال تتخبط فيما يتيحه مثلا الحدس والإحساس والمعرفة القلبية وعلم الباراسيكولوجي من مدارك ومعارف لا تنتمي لعلوم المادة أو الوعي العلمي التجريبي الذي يحاول باستفاضة وإلحاح طرق أبواب المجهول علميا رغم أنه معلوم بالمعرفة الروحية الدينية! وهنا تتسع المسافة مجددا في العلم نفسه بين تكوين الدماغ وفضاءات العقل والتفكير والإبداع! وهي ذات المسافة بين نور المعرفة الإلهية الحقيقية التي أرشدنا إليها الله في كتابه المحكم، وظلام النظريات والعلوم الوضعية مهما بلغت في تطورها المادي! إننا كبشر وبأرقى ما وصلت إليه المعارف المادية نفهم الكثير ولكن السؤال هو:

○ ما حدود علمنا أمام علم الله الخالق العليم؟! وفي هذا كثيرون كما قلنا أصيبوا بوهم المعرفة العلمية، فيما قلوبهم رخاوية روحياً! لأن أبعاد الوجود متداخلة، ولا يمكن الإلمام بها! وكما قال خالق كل شيء: (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا)! فهل يتواضع الإنسان معرفيا وحتى علميا، ليدرك أن هذا العالم والوجود ككل أكثر تعقيداً واتصالا ببعضه مما كان يظن؟! وأن وحدة الوجود بمنظورها المادي تتداخل مع «وحدة الوجود» بمنظورها الروحي والغيبي!